الفصل السادس

واقع ومتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي

إن العراق بلد نامي نفطي يتميز باعتماده الكبير على القطاع الأولي النفطي في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي، حيث كانت مساهمة القطاع النفطي في عام ١٩٨٠ حوالي ٦١,١ في المائة، في حين كانت مساهمة القطاع الزراعي ٤,٧ في المائة والقطاع الصناعي ٤,٥ في المائة، والقطاع الخدمي ١٠,٢، وبعد مرور ٨ سنوات على الحرب العراقية الإيرانية أي في عام ١٩٨٨، انخفضت مساهمة القطاع النفطي إلى ٣١,١ في المائة، بينا ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي إلى ١٤,٦ في المائة، كما ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي إلى ١٣,٥ في المائة، بينما انخفض مساهمة القطاع الخدمي إلى ٤,٨ في المائة. في عام ١٩٩٣ وبعد فرض الحصار الاقتصادي الظالم على العراق (عام١٩٩١)، انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة حيث وصلت إلى ٠,٠٦ في المائة، بينما ارتفعت بدرجة كبيرة مساهمة القطاع الزراعي إلى ٣٢,٣ في المائة، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي إلى ٤,٤ في المائة، بينما ارتفعت مساهمة القطاع الخدمي إلى ٥,٦ في المائة. في عام ٢٠٠٢ قبل الاحتلال بلغت مساهمة القطاع النفطي ما يقارب ٥ في المائة بعد مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)، وكانت مساهمة القطاع الزراعي والصناعي على التوالي ٢٧ و٨,١ في المائة وارتفعت مساهمة القطاع الخدمي إلى ١٨ في المائة.

وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال، أي هذا العام ٢٠٠٦، فإن مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي بلغت ٦,٥ و١,٥ في

المائة وهي نسبة منخفضة جداً، في حين كانت مساهمة القطاع النفطي أكثر من ٧٠ في المائة في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

إن التغير في المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي لا تعكس بالقطع التغير الهيكلي أو البنيوي لاقتصاد العراقي، وإنما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي.

لقد أدى الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بعد احتلاله للكويت عام ١٩٩٠ إلى توقف تصدير النفط وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي وتدهور أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي، ففي الوقت الذي بلغ فيه هذا الناتج ٥٣,٩مليار دولار عام ١٩٨٠ انخفضت هذه القيمة إلى ٢٦,٩ مليار دولار عام ١٩٨٩ أي بنسبة ٥٣ في المائة وذلك بسبب تداعيات الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، ثم عاودت الانخفاض إلى ١٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم إلى ١٠ مليار دولار عام ١٩٩٣، ونتيجة لقرار الأمم المتحدة عام ١٩٩٦، تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، تم السماح بتصدير جزئي من النفط الخام حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤,٥ مليار دولار أي بنسبة ٥٩,٢ في المائة، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق تدهور الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير حيث وصل عام ٢٠٠٥ إلى ٨,١ مليار دولار نتيجة تدمير البنية الأساسية للاقتصاد العراقي وتفكيك لمؤسسات الدول العراقية وخاصة الجيش والمؤسسات الأمنية والتي تسبب عن حلها فراغ أمني مريع وفوضى عارمة إضافة على تدهور بيئي خطير.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فبلغت ٤٢١٩ دولار عام ١٩٧٩ وهو أعلى معدل يصله هذا المتغير في تاريخ العراق ويعتبر من المعدلات العالية، نسبيا في الدول النامية في حينها، ثم تراجع

بشكل كبير إلى ٤٨٥ دولار عام ١٩٩٣، ثم ارتفع بعد مذكرة التفاهم إلى ٩٨٠ دولار عام ٢٠٠٢ وهو يعتبر أقل من المتوسط العام للدول العربية والبالغ ٢٣٣٤ دولار في تلك السنة، فيما بلغ ٧٠٠ دولار سنوياً عام ٢٠٠٥.

إن التطور الحاصل في القدرات المالية للعراق بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه عام ٢٠٠٣ مع احتمالات زيادتها مستقبلاً مع زيادة أسعار النفط وزيادة الإنتاج والتصدير، هذا جعل الجهات المانحة تتردد في المضي قدماً في تنفيذ تعهداتها أو الالتزام في إعطاء معونات جديدة، حيث جرت العادة أن تقدم الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات إلى الدول المحتاجه والفقيرة والتي تعاني من نقص في مواردها الداخلية، ونتيجة لذلك لا يمكن أن يعول العراق على المعونات الخارجية في دفع عملية التنمية والإعمار في العراق.

ومن ناحية أخرى لا يمكن تحقيق الإعمار والتنمية بمعزل عن توفير الاستقرار والأمن الداخلي حيث لا يمكن فصل الأمن عن التنمية، لاسيما أن اضطراب الأمن واتساع دائرة التخريب للمنشآت الاقتصادية شل الكثير من المرافق الحيوية في قطاعات النفط والكهرباء والخدمات الأخرى، كما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن الكلفة البشرية الناجمة عن ذلك، وأن الأمن شرط حيوي لإعادة الإعمار والتنمية، ولا يمكن أن يتحقق الأمن إلا بمشاركة جميع العراقيين بدون استثناء في إدارة وحكم العراق ووضع جدول زمني لانسحاب الاحتلال وعودة الكفاءات العراقية التي هاجرت بعد عام ٢٠٠٣، وأهمية استعادة دور الدولة ووظيفتها في حماية الأمن الفردي وصيانة منشآت وممتلكات الدولة بما فيها المرافق الاقتصادية وأنه المدخل لرسم وتحقيق وإنجاح برامج جدية لإنماء الاقتصاد العراقي وإعادة الإعمار ومعالجة المعضلات الأخرى.

إن من المهم جداً، تطوير قطاع النفط أولا حيث أن التعويل على المعونات الخارجية لا يضمن تحقيق الأهداف المرجوة كما أسلفنا. إذ يتعين التفكير جديا بمراجعة الرؤية الاقتصادية السابقة وتحديثها بما يكفل الاعتماد على مواردنا الذاتية وتطويرها أساساً، إذ من الأهمية بمكان تطوير قطاع النفط أو الهيدروكاربونات عموماً وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لذلك، وينبغي وقف الاندفاع في الاعتماد على الخارج والاستيراد في تلبية احتياجات السوق المحلية ومتطلبات الاستهلاك المحلي، والحذر من الاعتماد على العائدات المالية نتيجة عائدات النفط وإهمال القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والخدمات المولدة للدخل والكفيلة بسد حاجات السوق المحلية.

لقد أصبح العراق اليوم، بحسب الدراسات التي صدرت عن المراكز الدولية المهمة، في نهاية قائمة الدول من حيث نوعية مستوى الحياة والتعليم والصحة بما في ذلك البلدان الأقل نمواً، حيث حجم البطالة يقترب من ٣٠ في المائة من قوة العمل كبطالة كاملة، إذ أن هناك مليوني عاطل من أصل سبعة ملايين حجم القوى العاملة في العراق، وإذا أضفنا البطالة المقنعة وهو ٢٠ في المائة فيصبح مجموع النسبة ٥٠ في المائة.

ومن الجدير بالذكر، أن العراق كان قد أخذ أول جائزة من اليونسكو في عام ١٩٨١ عن نجاحه في القضاء على الأمية في بلدان العالم الثالث، كما أمم صناعة النفط الأجنبية عام ١٩٧٢، كما أفاد دول المنطقة بعد أن نجحت عملية تأميم النفط، ثم بني قاعدة صناعية وعلمية جديدة تماماً، هي مبعث فخر واعتزاز لأي بلد يقيمها على الرغم من أنها لم تحقق التنمية المنشودة للعراق للأسباب المعروفة والتي ذكرت سابقا، كما قدم المساعدات المالية السخية لبلدان عربية وغير عربية.

وقد قام الباحث بدراسة النمو الاقتصادي والتغير البنوي للاقتصاد العراقي في عام ١٩٨٩ ونشرت الدراسة في مجلة **OPEC Review**،

حيث خرجت تلك الدراسة نتائج مهمة وهي، إن التغير في الإنتاج المحلي في العراق ارتفاعاً أو انخفاضاً يعود إلى التغير في خمسة متغيرات رئيسية، الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري، الصادرات، الإنتاج من أجل إحلال الواردات (**Import Substitution**) والتقدم أو التغير التكنولوجي.

توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في الإنتاج المحلي تعود بشكل أساسي إلى الزيادة في الطلب الاستهلاكي والاستثماري وفقاً للتوجهات التي رسمتها السياسات الاقتصادية في حينها وجاء التوسع في الصادرات في المرتبة الثالثة وبشكل أساسي المنتجات النفطية والبتر وكيماوية وبعض المنتجات الزراعية والصناعية، كما لم يساهم إحلال الواردات في زيادة الإنتاج المحلي إلا بشكل بسيط جداً، وجاء التقدم التكنولوجي في المرتبة الخامسة في مساهمته في زيادة الإنتاج المحلي.

إن ترتيب هذه المتغيرات لم يتغير خلال أكثر من خمسة وثلاثون سنة منذ عام ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٣، حيث لم يلعب التقدم التكنولوجي أو التصدر أو التصنيع من أجل إحلال الواردات أي دور قائد ورئيسي في زيادة وتنوع الإنتاج المحلي، بل أكثر من ذلك، فإنه في عام ٢٠٠٤ تراجع دور الطلب الاستثماري أيضاً حيث بلغت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧,٧ في المائة، في حين أن تكوين رأس المال (الاستثمار الإجمالي) يشكل ما نسبته ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً كمجموعة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، علماً بأن تكوين رأس المال في أقل البلدان نمواً هو أدنى بكثير من المعدل الذي يقدر بأنه ضروري من أجل تحقيق النمو السريع والذي يبلغ ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنمية قدراته ، تشكل تنمية القدرات الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية

وغيرها، العامل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، ويكون بمقدوره تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل النشاط الاقتصادي وعدم الاعتماد على المعونات أو المساعدات الخارجية، والعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تدعم عملية التنمية، ومن خلال تنمية القدرات الإنتاجية، سوف يكون بمقدور العراق أن ينافس في الأسواق الدولية للسلع والخدمات التي تتجاوز نطاق السلع الأولية والتي لا تعتمد على توفر أفضليات خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق.

إن تنمية القدرات الإنتاجية تتم من خلال ثلاث عمليات مترابطة ومتواصلة وهي تراكم رأس المال (الاستثمار)، والتقدم التكنولوجي، والتغير الهيكلي أو البنيوي. وتتمثل عملية تراكم رأس المال في الاحتفاظ بأرصدة من رأس المال الطبيعي والبشري والمادي وزيادتها من خلال عمليات الاستثمار أو التراكم الرأسمالي. وأن تحقيق التقدم التكنولوجي يتمثل في استحداث سلع وخدمات جديدة محل القديمة، وأيضا استخدام طرائق ومعدات أو مهارات جديدة أو محسنة من أجل إنتاج السلع والخدمات، واعتماد أشكال جديدة ومحسنة لتنظيم الإنتاج من خلال الابتكار. والتغير الهيكلي يتمثل في التغير في تكوين الإنتاج ضمن القطاعات، ونمط الروابط ضمن القطاعات وفيما بينها . وأن هذا التغير كثيرا ما يحدث من خلال الاستثمار والابتكار والتقدم التكنولوجي، ففي الاقتصاد العراقي فإن مساهمة القطاع النفطي هي الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي، بينما مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي منخفضة نسبياً عند مقارنتها في القطاع الأولي (النفطي)، والتغير الهيكلي للاقتصاد العراقي يعني ارتفاع مساهمة القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل انخفاض مساهمة القطاع النفطي لصالح هذه القطاعات السلعية وهذه العملية تتم من خلال تنمية القدرات الإنتاجية وذلك عن طريق التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي والابتكار.

كما يمثل الاندماج أو الانفتاح التجاري المدروس أحد أهم الاتجاهات غير المباشرة في تنمية القدرات الإنتاجية، إذ أن السلع والخدمات التي يمكن للعراق توريدها على نحو تنافسي إلى الأسواق العالمية تتحدد بمقدار السلع والخدمات التي يستطيع إنتاجها ومدى كفاءة هذا الإنتاج. ومن الجدير بالإشارة أن هيكل الإنتاج يوجه نحو استغلال الموارد الطبيعية وبشكل خاص النفط، وعليه فإن هيكل الصادرات بالنتيجة موجه أيضا بهذه الطريقة. أن التحويل بعيداً عن السلع الأولية ونحو السلع المصنعة يحدث على نحو بطئ ومتقطع وأحياناً متوقف، فهو يتركز في إنتاج المنتجات المتدنية المهارات في أغلبها، والقائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، كما أن إنتاج المنتجات التصديرية ضعيف جداً في نظم الإنتاج المحلية، وحتى عندما تتواجد هذه المنتجات فإنها تكون معزولة ولا تربطها أية روابط إنتاج أمامية أو خلفية قوية بقية الاقتصاد العراقي.

إن القيود التي تحد من تنمية القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية والخدمية في العراق تتمثل في حالة البني التحتية للاقتصاد، جوانب الضعف المؤسسي – المؤسسات والشركات والنظم المالية ونظم المعرفة، وقيود الطلب. إذ أن البني التحتية من أدنى وأسوأ نوعية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة وبشكل خاص الكهرباء، على مستوى العالم. أن هذا المستوى المتدني للبنى التحتية هو انعكاساً لسوء أحوال صيانة المرافق القائمة ولنقص الاستثمار في إنشاء مرافق جديدة، لاسيما بعد تدميرها بكل كامل أو جزئي أثناء عملية احتلال العراق، وهذا يعكس أيضاً حال الاستثمار العام. وثمة تشديد متزايد على أهمية المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرات الإنتاجية والتركيز ينصب في هذا الجانب على قدرات الدولة العراقية والحكم الرشيد، حيث أن قدرات الدولة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للصياغة والتنفيذ الفعالين للسياسات

العامة، كما أن الحكم الرشيد هو أمر ضروري بالتأكيد في تعزيز الجوانب المؤسسة.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا، أن هناك حاجة مماثلة للتركيز على طبيعة القطاع الخاص والمؤسسات التي يتم في إطارها تنظيم مشاريع القطاع الخاص. ومن هذا المنظور، فإن العراق يعاني من ضعف مؤسسي خطير واضح، فلدى النظم المالية المحلية احتياطيات سائلة ضخمة، حيث يتوافر فائض مالي يزيد على ١٣ مليار دولار كرصيد نقدي لاحتياط البنك المركزي العراقي، ولكن مستوى الأئتمانات المقدمة إلى القطاع الخاص وإلى المشاريع ضعيفة جداً وغير قادرة على تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

وتتوقف أيضا تنمية القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية والخدمية على مدى قدرة الدولة العراقية في بناء مؤسسات قادرة على إنشاء مشاريع تميل بدرجة عالية نحو الاستثمار والتعلم والابتكار. ومن المؤكد أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أهميتها لأنها تستخدم المدخلات المحلية وبالتالي فإنها تمثل الوسيط الذي يربط بين أنشطة القطاع الأولي والأنشطة الصناعية. كما أن المشاريع أو الشركات الكبيرة تعتبر مهيأة على نحو أفضل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق معدلات أعلى من تراكم رأس المال والابتكار ووفورات الحجم وما يقترن بذلك من آثار على التعلم.

وتتسم نظم المعرفة بنفس الأهمية التي تتسم بها النظم المالية في تنمية القدرات الإنتاجية، حيث أنها لا تقتصر على خلق المعارف التي يمكن أن تستخدم في الإنتاج (مثل مراكز البحوث)، بل أنها تنطوي أيضا على إنشاء مؤسسات لإقامة الجسور مع المستخدمين وتعزيز الروابط فيما بينهم. ويحتاج العراق في الوقت الحاضر إلى وضع استراتيجيات وطنية متماسكة ومتقنة التصميم للتعلم التكنولوجي من أجل زيادة إمكانية

الحصول على التكنولوجيا وتحسين فعالية التكنولوجيا المستوردة، والاستفادة من إقامة الروابط بالمعارف العالمية، وهناك فرص كبيرة متاحة للمزج والتزاوج بين المعارف الحديثة والمعارف التقليدية في جميع المجالات في العراق.

لا يمكن أيضا تطوير القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العراقي دون التصدي للقيود القائمة من جانب الطلب، على اعتبار أن الطلب مصدر مهم من مصادر النمو الاقتصادي، حيث أن الطلب المحلي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين والهند، قد أسهم بشكل كبير في نموها الاقتصادي في عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال وليس الحصر، وعليه فإن ضعف نمو الطلب المحلي يشكل قيداً رئيسياً يحد من القدرات الإنتاجية في العراق، كما أن الطلب المحلي البطئ والمصاحب بالبطالة والفقر يشكل أحد النواقص الرئيسية التي تشوب مناخ الاستثمار في العراق،وأخيرا وليس أخرا تقترح هذه الدراسة:

أولا : ثمة مجال للأخذ بالأشكال الجديدة للسياسة الصناعية التي وضعت مؤخراً في الدول المتقدمة والدول النامية المتقدمة والتي تستند إلى نموذج مختلط قائم على السوق، حيث تعمل المشاريع الخاصة والحكومة معاً على نحو وثيق من أجل خلق نوع من التكامل بين القطاعين العام والخاص، إذ تعمل الحكومة على مساعدة القطاع الخاص في استكشاف واستغلال الإمكانات الاقتصادية.

ثانياً : ومن الأهمية قيام البنك المركزي العراقي بتحويل جزء من احتياطاتها النقدية إلى صناديق استثمار سيادية لإدارة الثروة الوطنية بنشاط أكبر وهو اتجاه قد يعزز أصول السوق في العراق على حساب الدولار، وقد استخدمت دول مثل النرويج والإمارات العربية المتحدة وسنغافورة مثل هذه الصناديق بهدف التنويع في

استثمارات هذه السيولة الوفيرة بعيداً عن الأصول التقليدية عديمة المخاطر منخفضة الإيرادات مثل سندات الخزانة الأمريكية.

ثالثاً : العمل في إطار برنامج زمني محدد على استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية، وانتهاج سياسة انتقائية في دعم أو تحفيز الأنشطة التنموية وتوجيه الدعم والحوافز للأنشطة التي تساهم مباشرة في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، وجعل رفع الإنتاجية على رأس الأولويات الوطنية مع ضمان اتساق كل السياسات مع هذه الأولوية، وتوفير البيئة التي تخدم هذه التوجهات.

رابعا : أن وجود سوق محلية كبيرة في العراق تتكامل فيها المقومات والمعطيات الاقتصادية والبشرية، تشكل ركيزة مهمة لنمو الأنشطة الإنتاجية والخدمية الكفؤه القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. فاقتصادات الحجم مهمة جداً ولابد من توفير أسواق كبيرة توفر قاعدة للصناعات والأنشطة المحلية الأخرى.

خامسا: التمسك في الوقت الحاضر وفى ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق بإستراتيجية دعم الأسعار والابتعاد عن إستراتيجية دعم الدخول، وفى هذا الخصوص،نؤكد على أهمية الاستمرار في العمل بالبطاقة التموينية، وتأجيل النظر في إلغائها حتى تتحسن ظروف العراق الاقتصادية والسياسية، حيث من الصعب الآن التمييز بشكل دقيق بين من يستحق البطاقة التموينية وبين من لا يستحقها لتعويضه ماليا ودعم دخله ، حيث أن الدخول في هذا الموضوع في الوقت الحاضر سوف يضيف مشكلة أخرى إلى مشاكل العراق الكثيرة.